رؤى تخطيطية من أجل العدالة المكانية

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

التركيز على توفير المنافع العامة

تُعرَّف المنافع العامة، في سياق النظرية الاقتصادية والسياسة العامة، من خلال خاصيتين رئيستين: عدم القابلية للاستبعاد، وعدم التنافسية. وتعني "عدم القابلية للاستبعاد" أنه بمجرد توفير منفعة عامة، لا يمكن استبعاد الأفراد من الافادة منها، بغض النظر عما إذا كانوا قد ساهموا في توفيرها أم لا. أما "عدم التنافسية" فتشير إلى أن استهلاك فرد ما لهذه المنفعة لا يقلل من الكمية المتاحة منها ليستهلكها الآخرون .ويكمن في هذا التعريف جوهر التحديات التي تفرضها المنافع العامة على آليات السوق التقليدية؛ إذ تميل الأسواق إلى توفير كميات غير كافية من المنافع العامة، نظراً لتعذر فرض رسوم فعالة على الأفراد مقابل استخدامها. ويؤدي هذا إلى ما يُعرف بـ "مشكلة المستفيد المجاني(free rider problem) "، حيث ينتفع الأفراد بالمنفعة دون المساهمة في توفيرها. وتبرر هذه المشكلة التدخل الحكومي أو العمل الجماعي لضمان توفير المنافع العامة وصيانتها على نحو ملائم . ومن أمثلة المنافع العامة في السياق الحضري: إنارة الشوارع، والدفاع الوطني، والحدائق العامة، والهواء النقي، والحفاظ على الأمن والنظام. وتُعد هذه السلع والخدمات ضرورية لسير عمل المجتمعات والاقتصادات، مما يؤكد الحاجة إلى سياسات عامة ومؤسسات مُصممة بعناية لإدارة توفيرها بطريقة تعزز الرفاه الاجتماعي والعدالة المكانية.

وفي إطار النقاش حول العدالة المكانية، يتجاوز مفهوم المنافع العامة حدود الكفاءة الاقتصادية البحتة ليشمل أبعاداً اجتماعية وبيئية أوسع. ويطرح الباحثون نهجاً أكثر شمولاً للمنافع العامة يأخذ في الحسبان قضايا الوصول والإنصاف؛ لا سيما فيما يتعلق بكيفية مساهمة هذه المنافع في تفاقم التفاوتات المكانية -داخل المساحات الحضرية أو فيما بينها- أو في التخفيف من حدة هذه التفاوتات. يتماشى هذا المنظور مع مبادئ العدالة المكانية، التي تسعى إلى ضمان حصول جميع الأفراد على فرص متكافئة للافادة من المنافع التي توفرها السلع العامة، مما يعزز جودة الحياة الشاملة واستدامة المجتمعات.

أهمية السلع العامة للعدالة المكانية

تُعد السلع العامة ضرورية لضمان حصول جميع سكان المدن - لا سيما الفئات المهمشة والمجتمعات التي تفتقر إلى الخدمات الكافية - على الخدمات الأساسية ومستوى معيشي جيد. ويُعد إتاحة هذه السلع للجميع ركيزة أساسية للحد من التفاوتات داخل المناطق الحضرية، مما يجعلها حجر الزاوية في العدالة المكانية التوزيعية. كما يعزز الوصول المشترك إلى السلع العامة التفاعلات الاجتماعية بين المجموعات المتنوعة، مما ينمي الشعور بالانتماء للمجتمع. ومن شأن ذلك تعزيز التماسك الاجتماعي والشمولية، والمساهمة في تطوير مساحات حضرية أكثر انسجاماً ومرونة. وترتبط العديد من السلع العامة، مثل المتنزهات والهواء النقي، ارتباطاً مباشراً بالصحة البيئية. لذا، فإن إعطاء الأولوية لهذه السلع ضمن أطر السياسات يسهم في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة، ويضمن قدرة المدن على التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف مع تحدياته، مع الحفاظ في الوقت ذاته على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

ويمكن أن يحقق الاستثمار في السلع العامة فوائد اقتصادية كبيرة؛ بدءاً من تحسين مؤشرات الصحة العامة (وبالتالي خفض تكاليف الرعاية الصحية)، وصولاً إلى تعزيز الإنتاجية وجذب الأعمال التجارية. كما

أن توفير السلع العامة بكفاءة يمكن أن يحفز نمواً وتنمية اقتصادية عادلة. وأخيراً، فإن التركيز على السلع العامة يعزز القيم الديمقراطية من خلال الاعتراف بالمساحات والخدمات الحضرية كأصول مشتركة ينبغي أن تُدار من قبل الجميع ويستفيد منها الجميع. ويدعم هذا المنظور نماذج الحوكمة التشاركية، ويشجع مشاركة المواطنين في عمليات التخطيط الحضري.

نماذج جديدة للحوكمة والملكية المجتمعية

يُعد استكشاف نماذج جديدة للحوكمة والملكية المجتمعية أمراً جوهرياً لتعزيز العدالة المكانية. تهدف هذه النماذج إلى تمكين المجتمعات، وضمان امتلاكها قدراً كبيراً من السيطرة والمشاركة في تطوير وإدارة بيئاتها المحلية. ومن خلال تعزيز أشكال أكثر ديمقراطية وشمولية وإنصافاً للحوكمة والملكية، يصبح بوسع المجتمعات تلبية احتياجاتها المحلية بشكل أفضل، وإدارة الموارد على نحو مستدام، ومواجهة التفاوتات المكانية. وفيما يلي بعض الأمثلة على النماذج التي تبرز لقدرتها على تعزيز الحوكمة والملكية المجتمعية:

صناديق الأراضي المجتمعية(CLTs)

صناديق الأراضي المجتمعية هي منظمات غير ربحية قائمة على المجتمع، صُممت لضمان الإدارة المجتمعية للأراضي. تقوم هذه الصناديق بامتلاك الأراضي وتأجيرها للأفراد لأغراض سكنية أو تجارية أو زراعية، مما يخرجها من دائرة المضاربة في السوق ويضمن توظيفها لخدمة مصالح المجتمع. ويساعد هذا النموذج في منع عمليات النزوح الناجمة عن "الارتقاء العمراني(gentrification) "، كما يعزز توفير السكن الميسور التكلفة، مما يدعم صمود المجتمع واستدامته على المدى الطويل.

نماذج الملكية التعاونية

تتضمن الملكية التعاونية امتلاك وإدارة الأصول أو الخدمات بشكل جماعي من قِبل الأشخاص الذين يستخدمونها. ويمكن تطبيق ذلك على التعاونيات السكنية، حيث يمتلك السكان مساحاتهم المعيشية ويديرونها بأنفسهم، أو على المشاريع التعاونية التي توفر السلع والخدمات الأساسية. وتعمل هذه النماذج على توزيع المنافع الاقتصادية بشكل أكثر إنصافاً بين الأعضاء، وتتيح عمليات اتخاذ قرار ديمقراطية، وهو ما يتماشى مع أهداف العدالة المكانية.

الموازنة التشاركية

الموازنة التشاركية هي عملية ديمقراطية يقرر فيها أفراد المجتمع كيفية تخصيص جزء من الموازنة العامة. يمنح هذا النموذج المواطنين صوتاً مباشراً في تحديد أولويات الإنفاق للمشاريع والخدمات المحلية، مما يعزز الشفافية والمساءلة والمشاركة المدنية. كما يضمن أن يعكس توزيع الموارد احتياجات المجتمع وتفضيلاته، مما يسهم في تحقيق تنمية حضرية أكثر عدالة وإنصافاً.

مؤسسات تنمية المجتمع(CDCs)

هي كيانات تخضع لسيطرة المجتمع المحلي، وتعمل على دعم التنمية الاقتصادية، وتوفير السكن بأسعار ميسورة، وتعزيز مبادرات التخطيط المجتمعي. تسعى هذه المؤسسات إلى تحقيق التوازن في مواجهة ضغوط التنمية، وذلك من خلال إعطاء الأولوية لاحتياجات السكان من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط. وتُعد مؤسسات تنمية المجتمع أدوات فعالة لتمكين المجتمع، حيث تستفيد من الاستثمارات لخدمة المصالح المجتمعية وتحسين جودة الحياة على المستوى المحلي.

المنصات الرقمية للمشاركة المجتمعية

يوفر صعود التكنولوجيا الرقمية آفاقاً جديدة للحوكمة المجتمعية والملكية المجتمعية. إذ يمكن للمنصات الرقمية تسهيل مشاركة مجتمعية أوسع وأكثر شمولاً في عمليات التخطيط الحضري وصنع القرار. وتساعد

هذه الأدوات في جمع رؤى المجتمع وتفضيلاته وآرائه، مما يضمن أن تكون مشاريع التنمية الحضرية مستجيبة للاحتياجات المحلية.

أطر "المشاعات الحضرية(Urban Commons) "

يعيد نهج "المشاعات الحضرية" تصور المساحات والموارد في المدينة كونها أصولاً مشتركة ينبغي إدارتها بشكل جماعي من قبل المجتمع. ويؤكد هذا الإطار على الإدارة التعاونية للموارد -مثل المتنزهات والحدائق والمراكز المجتمعية- مما يعزز الاستخدام والإدارة المشتركين اللذين يعودان بالنفع على جميع أفراد المجتمع.

نماذج "المشاريع الاجتماعية"(Social Enterprises) "

تجمع المشاريع الاجتماعية بين الأهداف المالية للأعمال التجارية والأهداف الاجتماعية؛ إذ تعيد استثمار أرباحها في المجتمعات المحلية لمعالجة قضايا اجتماعية مثل البطالة والتعليم والصحة. ومن خلال إعطاء الأولوية للقيمة الاجتماعية على حساب تعظيم الأرباح، تساهم هذه المشاريع في تحقيق تنمية اقتصادية أكثر عدالة وتمكيناً للمجتمع. تمثل هذه النماذج الجديدة للحوكمة والملكية المجتمعية مقاربات مبتكرة لإعادة التفكير في كيفية إنشاء المساحات الحضرية واستخدامها وإدارتها. وهي تتيح للمجتمعات سُبلاً للمشاركة الفعالة في تشكيل بيئاتها، مما يضمن أن تكون عمليات التنمية شاملة وعادلة ومتوافقة مع مبادئ "العدالة المكانية". ويُعد دمج هذه النماذج في التخطيط الحضري وهياكل الحوكمة أمراً بالغ الأهمية لبناء مدن تتسم بالعدالة والمرونة والاستدامة.

يشير مفهوم "المشاعات الحضرية (Urban Commoning) "إلى الممارسة والفلسفة القائمة على إدارة الموارد والمساحات الحضرية كونها "مشاعات" -أي موارد مشتركة- بدلاً من كونها أصولاً مملوكة لأفراد أو للدولة. وينطلق هذا النهج من قناعة بأن موارد معينة -لا سيما تلك الضرورية لرفاه المجتمع- يجب أن تكون متاحة لجميع أفراده، وأن تُدار بأسلوب جماعي وتشاركي. وتستند "المشاعات الحضرية" إلى مبادئ التعاون والتضامن والإدارة المشتركة، مما يتحدى المفاهيم التقليدية للملكية والحوكمة في البيئات الحضرية. تختلف "المشاعات الحضرية" عن "السلع العامة الحضرية(Urban Public Goods) "؛ فالمشاعات الحضرية تُدار بشكل جماعي من قبل المجتمعات، مع التركيز على الحوكمة التشاركية والإدارة المشتركة. في المقابل، تُعد السلع العامة -غالباً، وإن لم يكن دائماً- سلعاً توفرها الدولة وتكون متاحة للجميع، وتتميز بكونها غير قابلة للاستبعاد (أي لا يمكن منع أحد من استخدامها) وغير تنافسية (أي أن استخدام فرد لها لا يقلل من فرص الآخرين في الاستفادة منها). تتضمن "الموارد المشتركة (Commons) "مشاركة مجتمعية فعالة في اتخاذ قرارات إدارتها، في حين تعتمد "السلع العامة (Public goods) "على آليات الدولة لتوفيرها وصيانتها؛ وهو ما يعكس نماذج مختلفة للحوكمة والملكية.

يشير مفهوم "الموارد المشتركة" تاريخياً إلى الموارد المتقاسمة -مثل الأراضي والمياه والغابات- التي يديرها مجتمع ما بشكل جماعي وفقاً لقواعد مشتركة. وقد نشأ هذا المفهوم في أوروبا خلال العصور الوسطى، حيث أتاح للأفراد إمكانية الوصول إلى الموارد واستخدامها بشكل جماعي، على النقيض من الملكية الخاصة. وقد أكد هذا التقليد على قيم التعاون والإدارة المستدامة للموارد، وهي ركائز جوهرية في النقاشات المعاصرة حول "السلع المشتركة" و"الممارسات المشتركة في الفضاء الحضري (Urban commoning) " . يعمل مفهوم "الممارسات المشتركة في الفضاء الحضري" على توسيع نطاق نظرية "الموارد المشتركة" -التي بحثتها إليانور أوستروم (Ostrom, 1990; Ostrom et al., 1999) وآخرون- لتشمل السياق الحضري. وقد ساهمت أعمال أوستروم في دحض -جزئياً- سردية "مأساة المشاع" (Tragedy of the commons) التي اشتهر بها غاريت هاردين (1968)؛ حيث ادعى هاردين أن

الأفراد، حين يتصرفون بدافع المصلحة الذاتية العقلانية، سيؤدي بهم الأمر حتماً إلى الإفراط في استغلال الموارد وتستنزف الموارد المشتركة في غياب رقابة مركزية أو خصخصة. وفي المقابل، أثبتت أوستروم - من خلال دراسات تجريبية موسعة لأنظمة الري ومصايد الأسماك وإدارة الغابات- أن المجتمعات غالباً ما تكون قادرة على تنظيم نفسها ذاتياً لإدارة الموارد المشتركة بشكل مستدام، شريطة توافر ظروف مؤسسية معينة؛ مثل تحديد الحدود بوضوح، ووضع القواعد بشكل جماعي، والمراقبة، وفرض عقوبات متدرجة، ووجود آليات لفض النزاعات.

تتناول الأدبيات المتعلقة بـ **"المشاعات الحضرية (Urban Commoning) "**كيف يمكن لمفهوم "المدينة كمشاع (City as Commons) "أن يتوسع ليتجاوز المواقع المحددة، ليشمل شبكات من البنية التحتية الاجتماعية والإدارة الجماعية عبر الأحياء المختلفة. وفي كتابهما "المدينة كمشاع (The City as a Commons) "، يطرح فوستر وأيوني (2016) نهجاً تحولياً للحوكمة الحضرية، من خلال النظر إلى المدينة ككل -وليس فقط إلى موارد منفصلة- كونها "مشاعاً". وبالانتقال إلى ما هو أبعد من المفاهيم التقليدية للمشاعات (على غرار نهج أوستروم)، يقترح المؤلفان إمكانية الإدارة المشتركة للمساحات الحضرية والخدمات والبنية التحتية والمعرفة، وذلك عبر هياكل حوكمة تعاونية. كما ينتقدان أوجه القصور في الثنائية التقليدية (الدولة مقابل السوق)، ويدعوان إلى تبني نماذج حوكمة متعددة المراكز وتشاركية وشاملة، تُمكّن المواطنين من أن يكونوا شركاء في صنع المدينة.

يتمحور طرحهما حول مفهوم **"الحوكمة المشتركة**(Co-governance) "، حيث تُشكّل السلطات العامة، والمجتمع المدني، والمؤسسات المعرفية، والجهات الفاعلة من القطاع الخاص شراكاتٍ لإدارة المشاعات الحضرية من خلال قواعد مشتركة والتزامات متبادلة. واستناداً إلى أمثلة من مدن مثل بولونيا ونابولي وغيرها من المدن التي تُجرب أشكالاً من الحوكمة التعاونية، يضع المؤلفان إطاراً لما يُسمى "المدينة التشاركية(Co-city) "، والذي يرتكز على خمسة مبادئ: الحوكمة الجماعية، ودور الدولة التمكيني، والتجميع الاجتماعي والاقتصادي، والنهج التجريبي، والعدالة التكنولوجية. ويدعم هذا النموذج خلق أنظمة حضرية مرنة وقابلة للتكيف، تستجيب للاحتياجات المحلية وتعمل في الوقت ذاته على معالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية. في نهاية المطاف، يطرح المقال مفهوم "المدينة كمورد مشاع (city-as-a-commons) " بوصفه إعادة تفكير نظرية في التخطيط الحضري، ودعوة عملية للابتكار المؤسسي الذي يعزز الإنصاف والاستدامة والمشاركة الديمقراطية في صنع المدينة.

أمثلة على الممارسات المشاعية الحضرية(Urban Commoning)

الحدائق المجتمعية / الزراعة الحضرية

رت دراسة الحدائق المجتمعية في أوستن بولاية تكساس كونها "موارد مشاعة (commons) "في إطار نهج "الاقتصادات المتنوعة(Diverse Economies) "، حيث تبيّن كيف تعمل قطع الأراضي المخصصة للحدائق كموارد مشتركة ومساحات اجتماعية(Ponstingel, 2023) . خضعت الحدائق المجتمعية الحضرية في هولندا وألمانيا للتحليل من حيث هياكل إدارتها ومراحل تطورها (التأسيس، الصيانة، التوسع). وقد قيّم فوكس-كامبر وآخرون (Fox-Kämper et al., 2018) التحديات الإدارية في هذه السياقات. تناقش دورية "فرونتيرز(Frontiers) "، في عددها المعنون "الممارسات المشاعية الحضرية في ظل ظروف معاكسة(Urban Commoning Under Adverse Conditions) "، كيف يمكن أن تشمل هذه الممارسات الإسكان التعاوني، والمراكز الاجتماعية، والحدائق المجتمعية، وتفسرها كموارد مشاعة ناشئة ضمن مساحات حضرية تشهد صراعات أو تنافسًا(Zielke et al., 2021) .

تستعرض ورقة بحثية بعنوان "تنوع وتحديات الموارد المشاعة الحضرية (Diversity and Challenges of the Urban Commons)" كيف تتمحور مبادرات الموارد المشاعة الحضرية غالبًا حول المساحات الخضراء المشتركة، وأنشطة البستنة، واستخدامات الأراضي في المدن (Feinberg et al., 2021) . التعاونيات السكنية والإسكان بقيادة المجتمع / الممارسات المشاعية في قطاع الإسكان . يتناول أربيل(Arbell, 2023) ، في مقاله "دائرة الممارسات المشاعية (The Circle of Commoning)" ، الإسكان الذي يقوده المجتمع كنموذج للممارسات المشاعية الحضرية، موضحًا كيف يدير السكان الإسكان بشكل جماعي كونه موردًا مشاعًا. يتناول مقال "تنظير الموارد المشاعة الحضرية" (Theorising the Urban Commons) (Huron, 2017)ترتيبات الإسكان الحضري والوصول إلى الأراضي كونها حالات تعيد فيها منطق "الممارسات المشاعية" تشكيل الإنتاج المكاني. كما تتضمن دراسة زيلكي وآخرين (Zielke et al., 2021) -المذكورة أعلاه- أيضًا الإسكان التعاوني والمراكز الاجتماعية كأشكال من «المشاعات الحضرية« .

المراكز الاجتماعية، والمساحات المجتمعية، والمرافق الجماعية

تناقش دراسة بيكنر (Pikner, 2020) بعنوان «الممارسة المشاعية الحضرية كأداة للربط بين الحكومة والمجتمع المدني» المراكز الاجتماعية النابعة من القاعدة الشعبية، والمساحات التي يديرها المجتمع، والاستخدامات التعاونية على مستوى الأحياء، كونها نماذج للممارسة المشاعية (commoning) التي تتقاطع -أو تتوازى- مع الأطر التنظيمية البلدية.

المشاعات المفتوحة/الرقمية والمنصات التشاركية

على الرغم من ندرتها النسبية، تظهر حالياً أعمال تتناول المنصات الرقمية بوصفها مشاعات حضرية (مثل نظم المعلومات الجغرافية التشاركية، ومنصات البيانات المدنية). وتشير مراجعة حول «التنوع والتحديات» إلى أن «مشاعات المعرفة» أو «الإنتاج الندّي (peer production) «تُعد جزءاً من تصنيف المشاعات الحضرية. يمكن أن تعمل عمليات مثل التخطيط التشاركي، أو «التخطيط المضاد-(counter-mapping)» ، أو شبكات الاستشعار المجتمعية، كبنية تحتية أو مشاعات معرفية (على سبيل المثال، مبادرة «المجتمع المُقاس كمياً Quantified Community - «في منطقة «ريد هوك»، التي تجمع بين شبكات الاستشعار والعلم المواطني)، وإن كان هذا المثال يمثل نموذجاً هجيناً أكثر منه ممارسة مشاعية خالصة.

أهمية الممارسة المشاعية الحضرية للعدالة المكانية

تساهم الممارسة المشاعية الحضرية بشكل مباشر في تحقيق العدالة المكانية من خلال تعزيز الوصول العادل إلى الموارد والمساحات الحضرية. وهي تتحدى التفاوتات المكانية التي تكرسها عمليات الخصخصة والتنمية القائمة على آليات السوق، والتي غالباً ما تؤدي إلى إقصاء وتهميش الفئات ذات الدخل المنخفض والفئات الأكثر ضعفاً. ومن خلال إعطاء الأولوية للوصول الجماعي والإدارة المشتركة، تسعى ممارسات المشاعات الحضرية إلى ضمان أن يكون لجميع أفراد المجتمع دورٌ في التنمية الحضرية واستفادةٌ منها. علاوة على ذلك، تتسم ممارسات المشاعات الحضرية بطبيعتها التشاركية، حيث تشرك أفراد المجتمع في عمليات صنع القرار. ويضمن هذا البعد التشاركي أن تكون التنمية الحضرية مستجيبة لاحتياجات وتطلعات المجتمعات المحلية، بدلاً من أن تكون مفروضة من قبل مستثمرين أو مخططين خارجيين. وبهذا، يمكن عد ممارسات "المشاع الحضري (urban commoning) "أداةً لتحقيق حوكمة حضرية أكثر ديمقراطية وإنصافاً، بما يتماشى بشكل وثيق مع أهداف العدالة المكانية.

علاوة على ذلك، تعزز هذه الممارسات روح المجتمع والانتماء، وهو أمر جوهري للاستدامة الاجتماعية في المناطق الحضرية. فمن خلال تشجيع التعاون والدعم المتبادل، تساهم ممارسات المشاع في بناء مجتمعات مرنة قادرة على مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بشكل جماعي. وختاماً، يمثل المشاع الحضري استراتيجيةً بالغة الأهمية لتعزيز العدالة المكانية في المدن؛ إذ يوفر -من خلال ممارسات تركز على الوصول المشترك، والحوكمة التشاركية، والإدارة الجماعية للموارد الحضرية- مساراً نحو بيئات حضرية أكثر إنصافاً واستدامة وعدالة.

نـهج "السكن أولاً(Housing First) "
واستراتيجيات توفير السكن بأسعار ميسورة

سياسات "السكن أولاً"

يُعد نهج "السكن أولاً (Housing First) "ركيزة أساسية في الاستراتيجية الوطنية لفنلندا للحد من التشرد منذ عام 2008، حيث تقوده مؤسسة "واي فاونديشن (Y-Foundation) "بالشراكة مع البلديات والمنظمات غير الحكومية(Housing First, 2025) . وبموجب هذا النهج، يتم توفير سكن دائم وغير مشروط للأفراد والأسر الذين يعانون من التشرد، دون فرض شروط مسبقة مثل الإقلاع عن الإدمان أو الحصول على وظيفة. وتأتي الخدمات الداعمة (مثل الرعاية الصحية، والاستشارات، والمساعدة في الحصول على عمل) لاحقاً، وليس قبل توفير السكن(Morales, 2024) . وقد تزامن تبني فنلندا لهذا النهج مع انخفاض ملموس في الاعتماد على الملاجئ؛ فبين عامي 2008 و2017، تراجع استخدام النُزل وأماكن الإقامة المؤقتة بشكل حاد، كما انخفضت معدلات التشرد طويل الأمد بأكثر من 70,Housing First) % (2025 . وتُظهر التجربة الفنلندية كيف يمكن لاعتبار السكن حقاً من حقوق الإنسان، ودمج سياسات الإسكان ضمن برنامج وطني منسق، أن يغير مسارات التشرد.

استراتيجيات توفير السكن بأسعار ميسورة

تشمل استراتيجيات توفير السكن بأسعار ميسورة مجموعة من الأدوات التنظيمية والسياسات الرامية إلى ضمان بقاء تكاليف السكن في متناول الأفراد، لا سيما الأسر ذات الدخل المنخفض. وقد تتضمن هذه الأدوات: التخطيط العمراني الشامل(inclusionary zoning) ، وتقديم الإعانات المالية، وتنظيم الإيجارات، وإلزامية توفير السكن الاجتماعي. ففي هولندا، على سبيل المثال، تؤدي مؤسسات السكن الاجتماعي -المعروفة بـ -"woningcorporaties" دوراً محورياً؛ إذ تمتلك هذه الجمعيات السكنية غير الربحية ما يقرب من 30% من الوحدات السكنية المخصصة للإيجار في البلاد، وتعمل وفق نماذج حوكمة وتمويل تدعم توفير سكن بأسعار ميسورة خارج آليات السوق الحرة ;Deursen, 2023a, 2023b) (Housing Europe, 2010 . في المشاريع التطويرية الجديدة في هولندا، ثمة ممارسة تتمثل في تخصيص حصة كبيرة من الوحدات السكنية لتكون ميسورة التكلفة أو مخصصة للإسكان الاجتماعي؛ فعلى سبيل المثال، في منطقة "آيبرغ (IJburg) "بأمستردام، وُضع هدف بتخصيص 30% من الوحدات السكنية للإيجار بأسعار ميسورة ضمن خطط الإسكان.

الأهمية بالنسبة للعدالة المكانية

ترتبط سياسات "الإسكان **أولاً** (Housing First) "واستراتيجيات توفير السكن بأسعار ميسورة ارتباطاً وثيقاً بمبادئ "العدالة المكانية"، التي تدعو إلى ضمان الوصول العادل إلى المساحات والموارد في البيئات الحضرية. ومن خلال معالجة مشكلتي التشرد وعدم القدرة على تحمل تكاليف السكن ـــ وهما قضيتان جوهريتان تتقاطعان مع مفهوم التفاوت المكاني ـــ تسهم هذه المقاربات في إعادة توزيع الموارد المكانية بشكل

أكثر إنصافاً. وتجسد سياسات "الإسكان أولاً" فكرة أن الحصول على سكن مستقر وآمن يُعد شرطاً أساسياً للمشاركة في الحياة الحضرية وضرورة لتحقيق العدالة الاجتماعية. وبالمثل، تواجه استراتيجيات توفير السكن بأسعار ميسورة أوجه التفاوت المنهجية التي تقيد الوصول إلى مساكن بأسعار معقولة، بهدف ضمان أن يتمكن جميع سكان المدينة، بغض النظر عن مستوى دخلهم، من العيش في بيئات ذات جودة عالية داخل مجتمعاتهم.

ومن الناحية العملية، تساهم هذه المقاربات في تعزيز العدالة المكانية من خلال تحدي وإعادة تشكيل أنماط الفصل والإقصاء والتهجير التي تتسم بها العديد من المناطق الحضرية. فهي لا تنظر إلى السكن كسلعة فحسب، بل كحق أساسي وركيزة للعدالة الحضرية، مما يدعم بناء مدن متنوعة وشاملة وعادلة. ومن خلال هذه السياسات، يمكن للمدن المضي قدماً نحو تحقيق تنمية حضرية أكثر توازناً وعدالة، حيث يُنظر إلى توفير السكن كعنصر محوري لتحقيق أهداف أوسع تتعلق بالعدالة الاجتماعية.

العمرانية التفكيكية للاستعمار(Decolonial Urbanism)

تُعدّ "العمرانية التفكيكية للاستعمار" نهجاً في التخطيط والتصميم يسعى إلى الاعتراف بالإرث الاستعماري -بأبعاده المكانية والمعرفية والمؤسسية- وتفكيكه في المدن المعاصرة، بما في ذلك المدن الواقعة في أوروبا. يستند هذا النهج إلى الدراسات التفكيكية للاستعمار (decolonial studies) ودراسات ما بعد الاستعمار، ويتحدى السرديات السائدة ذات المركزية الأوروبية، ومنطق التخطيط، وهياكل السلطة المتجذرة في العمليات الحضرية. كما يدعو إلى الاعتراف بالمعارف المهمشة، ومعارف الشعوب الأصلية، والمعارف المحلية، وإضفاء الشرعية عليها ودمجها في إنتاج الحيز الحضري وإدارته. وتُبرز هذه الرؤية ضرورة مواجهة الموروثات المكانية للاستعمار -مثل الفصل العنصري، ونزع الملكية، والمحو المعرفي، والظلم البيئي- وإعادة تصور مستقبل حضري أكثر عدالة وتعددية، يعكس تاريخ الهويات وتطلعات المجتمعات المهمشة(Ortiz, Tavlou, et al., 2025) .

الجذور في الدراسات التفكيكية للاستعمار

توفر الدراسات التفكيكية للاستعمار إطاراً نظرياً لفحص الكيفية التي ما تزال بها السلطة الاستعمارية تشكّل أنظمة المعرفة والمؤسسات والممارسات المكانية. وينتقد الباحثون في هذا المسار ما يُعرف بـ "استعمارية السلطة والمعرفة والوجود(Mignolo, 2007; Quijano, 2000) "، مؤكدين أن تفكيك الاستعمار يجب أن يتجاوز مجرد الإيماءات الرمزية أو الإدراج داخل الأطر القائمة. وتوظف "العمرانية التفكيكية للاستعمار" هذا النقد في سياق المدينة، مشددةً على أن التخطيط لا ينبغي أن يكتفي بتنويع وجهات النظر فحسب، بل يجب أن يعمل على تحويل الأنطولوجيات (طبيعة الوجود) والإبستمولوجيات (طبيعة المعرفة) التي يُتصور من خلالها الحيز الحضري(Coelho et al., 2025) . ويدعو هذا النهج إلى إعادة تفكير جذرية حول من ينتج التصورات الحضرية، وأي التواريخ هي التي تستحق الاهتمام، وكيف يمكن تفكيك الاستعمار في ممارسات الإدارة الحضرية، وذلك من خلال مقاومة إعادة إنتاج المنطق الاستخراجي، والحداثي، والاستعماري. نماذج من التخطيط العمراني المناهض للاستعمار .

استعادة الأراضي والممارسات الأصلية

في مدينة فانكوفر، تعمل حركة متنامية من المخططين من الشعوب الأصلية -بالشراكة مع حكومة المدينة وأمم الشعوب الأصلية (موسكيام، وسكواميش، وتسليل-واوتوث)- على دمج الممارسات المكانية الخاصة بهذه الشعوب، وحقوق التسمية، والاعتراف بالأراضي في صلب التخطيط العمراني. ويتجلى ذلك في قرار المدينة تشكيل فريق عمل بلدي معني بـ "المصالحة"، وتبني جهود تهدف إلى "الحفاظ على الأماكن " (place keeping)وإعادة تسمية المساحات العامة بلغات الشعوب الأصلية. ويرى باحثون أن هذا التوجه

يمثل جزءاً من تحول أوسع، ينتقل بالتخطيط من نهج استعماري إلى نهج يسعى للمصالحة في سياق استعماري استيطاني؛ حيث يصبح الفضاء العمراني ساحة لإعادة التفاوض حول مطالبات الشعوب الأصلية في المدينة (إليس-يونغ، 2025). ومع ذلك، يشير نقاد إلى أن هذا الاعتراف لا يترجم تلقائياً إلى ممارسات فعلية مناهضة للاستعمار؛ إذ غالباً ما تقف الجمود المؤسسي، وهياكل السلطة الهرمية، والمبادرات الرمزية السطحية عائقاً أمام إحداث تحول جذري (فانس، 2023).

إنهاء الاستعمار في المناهج العمرانية

بدأت المؤسسات الأكاديمية في مساءلة الإرث الاستعماري في مجالات التخطيط والتعليم المعماري ، فعلى سبيل المثال، تدعو الأدبيات المتعلقة بتخطيط الشعوب الأصلية إلى اعتماد نهج تربوي يضع معارف الشعوب الأصلية، وأخلاقيات العلاقة مع الأرض، والنظريات المناهضة للاستعمار في صميم التدريب العمراني، كونها ركائز أساسية لا مجرد إضافات ثانوية (بورتر وآخرون، 2017). وفي هذا السياق، تنشر كلية "بارتليت" بجامعة كوليدج لندن (UCL) -عبر "وحدة التخطيط التنموي" التابعة لها- أبحاثاً حول تطوير المستوطنات غير الرسمية من خلال المشاركة المجتمعية؛ وهو جزء من تحول أوسع يهدف إلى دمج مفاهيم العدالة، والتعددية، والتفكير النقدي في تعليم التخطيط (فريدياني وآخرون، 2013). ومع ذلك، ما يزال هذا التوجه في المناهج متفاوت النطاق ومحل جدل، حيث غالباً ما تقاوم القيود المؤسسية والأعراف الأكاديمية الراسخة أي تغيير جذري.

التصميم الحضري بقيادة المجتمع/ تحسين المناطق العشوائية بأسلوب تشاركي

في كينيا، تُعد مبادرة "تحسين المناطق العشوائية بقيادة المواطنين" في "منطقة التخطيط الخاصة " (SPA) في حي "موكورو" بنيروبي نموذجاً للتخطيط الحضري المناهض للاستعمار؛ إذ يشارك السكان، واتحادات قاطني المناطق العشوائية، والحكومة المحلية، والمنظمات غير الحكومية في الإنتاج المشترك لحلول التخطيط، والبيانات، والتدخلات المكانية، بدلاً من الاكتفاء بدور المتلقي السلبي. وبالمثل، تحظى عملية "منطقة التخطيط الخاصة" في موكورو بالتقدير لنجاحها في مأسسة التعاون بين روابط الفقراء في المناطق الحضرية وأجهزة التخطيط البلدية، وفي خلق أطر تخطيط شاملة على نطاق واسع (منظمة "سكان المناطق العشوائية الدوليونSlum Dwellers International - "، 2022) . وهناك نموذج آخر يتمثل في "تحسين المستوطنات غير الرسمية بأسلوب تشاركي" في مدينة كيسومو -وهو ما وثقته وحدة التخطيط التنموي في كلية لندن الجامعية -(UCL) حيث تُمنح الأولوية لفاعلية السكان، واحتياجاتهم المحلية، والتحسينات التدريجية، بدلاً من الاعتماد على النماذج التقليدية التي تُفرض من الأعلى إلى الأسفل (فريدياني وآخرون، 2013). ومع ذلك، غالباً ما تواجه عمليات التحسين التشاركي قيوداً؛ إذ يمكن للتمويل الخارجي، والقيود البيروقراطية، وأعباء الصيانة، وتفاوت موازين القوى أن تحد من الإمكانات التحويلية للمشاركة في التصميم (وهو ما تظهره الانتقادات الموجهة للمشاريع التي قادها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية "موئل الأمم المتحدة - ") (UN-Habitatسيرجاك، 2019) .

تتمحور أطروحة ديبش تشاكرابارتي في كتابه "إضفاء الطابع الإقليمي على أوروبا: الفكر ما بعد الاستعماري والاختلاف التاريخي" (2008) حول فكرة أن الفكر الأوروبي -ولا سيما أفكار عصر التنوير حول الحداثة والتقدم والعقلانية- قد عولِمَ كونه صالحاً للتطبيق عالمياً، مما أثر على كيفية فهم التاريخ والسياسة والتنمية في مختلف أنحاء العالم. ويتحدى تشاكرابارتي هذه "العولمة" للمفاهيم الأوروبية، مجادلاً بأنها في الواقع مفاهيم "إقليمية" (مرتبطة بسياق محدد)، نشأت في ظل ظروف تاريخية وثقافية خاصة، وبالتالي لا

ينبغي فرضها كأطر معيارية لتفسير المجتمعات غير الأوروبية. تتضمن النزعة العمرانية "نزع الاستعمار " (decolonial urbanism)في أوروبا مواجهةً نقديةً للإرث الاستعماري المتجذر في الفضاءات الحضرية، ومؤسسات التخطيط، وأنظمة المعرفة في المدن الأوروبية. ولا يقتصر الأمر على مجرد الاعتراف بالتاريخ الاستعماري الماضي، بل يتعداه إلى تحدي التسلسلات الهرمية المكانية والمعرفية والاجتماعية-السياسية القائمة، والتي تُديم تهميش فئات بعينها، لا سيما المجتمعات المُعرَّضة للعنصرية، والمهاجرين، والمجتمعات القادمة من سياقات ما بعد استعمارية. وفي حين غالباً ما يتم إقصاء الاستعمار من الذاكرة الأوروبية -كونه حدثاً وقع "في مكان آخر"-، تؤكد النزعة العمرانية "نزع الاستعمار" أن التخطيط العمراني الأوروبي ذاته قد تشكّل بفعل هياكل استعمارية قائمة على الاستغلال، والفصل، والمحو؛ وهي هياكل ما تزال حاضرة اليوم من خلال التفاوت في السكن، وممارسات المراقبة، والإقصاء الرمزي، ونماذج التخطيط المستندة إلى الحداثة ذات المركزية الأوروبية.

لقد فضّل التخطيط العمراني الأوروبي، لفترة طويلة، نماذج تقنية-عقلانية "كونية" تُهمّش طرقاً أخرى للمعرفة والوجود داخل المدينة. وتتحدى النزعة العمرانية "نزع الاستعمار" هذا التوجه عبر التشديد على التعددية المعرفية، والاعتراف بالمعارف الأصلية (السكان الأصليين)، ومعارف الشتات، والمعارف النسوية، ومعارف الفئات المُعرَّضة للعنصرية، كونها ركائز أساسية لإعادة التفكير في العمران. ويستند هذا الطرح إلى مفهوم "العصيان المعرفي (epistemic disobedience) "الذي صاغه ميغنولو (2011)، وهو رفضٌ للانصياع لأنظمة المعرفة الغربية المهيمنة. وفي المدن الأوروبية، غالباً ما تُحصر المجتمعات القادمة من سياقات ما بعد استعمارية والمهاجرون في الضواحي والأطراف، حيث يواجهون سياسات إسكان تمييزية، وعمليات "تجديد حضري (gentrification) "تؤدي إلى تهجيرهم، فضلاً عن ممارسات شرطية مفرطة وغير متكافئة. وتكشف النزعة العمرانية "نزع الاستعمار" عن الطابع العنصري للتفاوت الحضري في أوروبا، وتدعو إلى تبني سياسات قائمة على إعادة التوزيع (مثل تعويضات الأراضي، وتوفير السكن الاجتماعي)؛ وهي سياسات تتجاوز مجرد "الشمول" لتستهدف الجذور الهيكلية للظلم المكاني (مادن وماركوز، 2016).

كما يتضمن النقد "نزع الاستعماري" للذاكرة العامة تفكيك النصب التذكارية، وتغيير أسماء الشوارع، وإزالة الرموز الحضرية التي تُمجّد العنف الاستعماري. تُسلط مبادراتٌ مثل إزالة التماثيل (على سبيل المثال، تمثال إدوارد كولستون في بريستول) أو النقاشات الدائرة حول ليوبولد الثاني في بلجيكا الضوءَ على الصراع حول مَن يحق له الوجود في الفضاء الأوروبي، ومَن هو التاريخ الذي يُسمح له بتشكيل ملامح المدينة. تعزز النزعة العمرانية "اللااستعمارية (Decolonial urbanism) "أشكالاً من التنظيم المكاني لا تعتمد على الدولة أو آليات السوق؛ مثل الإدارة المشتركة للموارد(commoning) ، واقتصادات التضامن، والممارسات العمرانية غير الرسمية. وتتحدى هذه الأشكالُ الحوكمةَ النيوليبرالية من خلال طرح نماذج بديلة للمواطنة الحضرية؛ نماذج لا تُعرَّف بناءً على الوضع القانوني، بل استناداً إلى الحضور المشروع والمساهمة الفعلية في الحياة الحضرية(Foster & Iaione, 2016; Purcell, 2002) . وقد بدأت الجامعات ومؤسسات التخطيط في أوروبا بمراجعة الأسس الاستعمارية التي قامت عليها تخصصاتها. وتدعو النزعة العمرانية اللااستعمارية إلى التحرر من التصنيفات المكانية ذات الجذور الاستعمارية ـــمثل ثنائيات: غير الرسمي/الرسمي، والمركز/الهامش، والمتقدم/النامي— وإلى إحداث تحول جذري في مناهج التدريس، ومنهجيات البحث، والأخلاقيات المهنية في مجال تعليم التخطيط العمراني (Angotti, 2020; Ortiz, Tavlou, et al., 2025) .

علاقتها بالعدالة المكانية

ترتبط النزعة العمرانية اللااستعمارية ارتباطاً وثيقاً بالعدالة المكانية؛ إذ تسعى إلى معالجة التفاوتات والمظالم المكانية التي رسختها الموروثات الاستعمارية. ومن خلال الدعوة إلى إشراك الأصوات ووجهات النظر المهمشة في التخطيط العمراني، والاعتراف بحقوق ومعارف الشعوب الأصلية وغيرها من المجموعات المهمشة تاريخياً، تعمل هذه النزعة على خلق مساحات حضرية تتسم بالإنصاف والشمول، وتعكس السياقات الثقافية والتاريخية لجميع المجتمعات. علاوة على ذلك، تتحدى النزعة العمرانية اللااستعمارية النماذج الاقتصادية القائمة على الاستنزاف والاستغلال —وهي نماذج طالما طبعت التنمية الحضرية الحديثة— وتدعو بدلاً منها إلى تبني ممارسات مستدامة، تركز على المجتمع، وتحترم الأرض. ولا يقتصر هذا النهج على معالجة المظالم المكانية التي خلّفها الماضي فحسب، بل يمهد الطريق أيضاً نحو مستقبل حضري أكثر عدالة وإنصافاً. خلاصة القول، يمثل "التخطيط العمراني المناهض للاستعمار (decolonial urbanism) " نهجاً نقدياً وتحولياً في التخطيط والتصميم الحضري، يستند إلى مبادئ دراسات إنهاء الاستعمار ويتماشى بشكل وثيق مع أهداف العدالة المكانية. ومن خلال التزامه بتحدي الإرث الاستعماري والدعوة إلى مساحات حضرية شاملة وعادلة، يسهم هذا النهج في المشروع الأوسع الرامي إلى بناء مدن عادلة للجميع.

التقاطعية في التخطيط المكاني

يعمق مفهوم "التقاطعية" (intersectionality) مفهوم العدالة المكانية؛ إذ يؤكد أن التجربة الحضرية لا يمكن فهمها من خلال النظر إلى محاور عدم المساواة (كالطبقة أو العرق أو النوع الاجتماعي) بشكل منفصل، بل من خلال الأنظمة المتشابكة التي تحدد كيفية عيش الأفراد في المكان، وتحركهم عبره، أو إقصائهم منه. وبناءً عليه، يتطلب تطبيق التقاطعية في التخطيط المكاني إدراك أن القوة والهوية والمكان عناصر تتشكل معاً؛ فالمعايير الجندرية، والتمييز العرقي، والإعاقة، والوضع القانوني للمهاجرين، والعمر، والتهميش الاقتصادي، كلها عوامل تشكل -في آن واحد- تباين فرص الوصول إلى التنقل، والمساحات العامة، والسكن، والخدمات (Castán-Broto & Alves, 2018). وفي سياق التخطيط، يعني هذا تجاوز السياسات الموحدة التي تُطبق على الجميع دون تمييز (نهج "مقاس واحد يناسب الجميع")، والتوجه نحو تدخلات تراعي السياق الخاص، وتأخذ في الحسبان كيف تتراكم نقاط الضعف المتقاطعة في بيئات مكانية محددة.

فعلى سبيل المثال، يوضح كيم وآخرون (Kim et al., 2024) أن فرص الوصول إلى الحدائق العامة في المدن الأمريكية متفاوتة، ليس فقط بناءً على الدخل أو العرق بشكل منفصل، بل نتيجة لتقاطع هذه العوامل (العرق × الفقر × الفصل السكني)، مما يؤدي إلى ظهور أنماط من الإقصاء المكاني. وبالمثل، يقترح أورتيز وكالديرون وآخرون (Ortiz, Calderon et al., 2025) منهجية لتطبيق التقاطعية مكانياً في تصميم المساحات العامة داخل المستوطنات غير الرسمية، كاشفين كيف تترجم أشكال الاضطهاد المتراكمة إلى مظالم مكانية في الأحياء التي يبنيها السكان بأنفسهم. إن دمج مفهوم التقاطعية في التخطيط يفرض علينا إعادة تصميم أدوات التشخيص المكاني، وآليات السياسات، وأطر المشاركة؛ بحيث تراعي هذه الأدواتُ والأطرُ التعقيدَ القائم، وتتجنب ترسيخ التصنيفات السائدة، وتفسح المجال لأشكال متعددة ومتنوعة من الانتماء.

العلاقة بالعدالة المكانية

التصميم الحضري المراعي للنوع الاجتماعي

تكمن الصلة بين التقاطعية (Intersectionality) والعدالة المكانية في ضرورة الاعتراف بالآليات المعقدة والمتداخلة التي تُنتج وتُديم التفاوتات المكانية، والعمل على معالجتها. ولا تقتصر العدالة المكانية على التوزيع العادل للموارد المكانية فحسب، بل تشمل أيضاً الأبعاد الإجرائية وأبعاد الاعتراف التي تحدد من يحظى بالرؤية، ومن يُسمع صوته، ومن يُعترف بشرعيته في عمليات صنع القرار المكاني (Fraser, 2010; Soja, 2010) . ويُمكّن تبني منظور تقاطعي المخططين وصنّاع السياسات من الالتفات إلى أشكال الحرمان المحددة التي تنشأ عند تقاطع العرق، والطبقة، والنوع الاجتماعي، والإعاقة، ووضع الهجرة، وغيرها من المحاور الهيكلية(Castán-Broto & Alves, 2018; Crenshaw, 1991) . فبدلاً من افتراض تجربة موحدة للإقصاء، تكشف التقاطعية كيف تتخذ المظالم المكانية طابعاً تراكمياً ومتمايزاً، وكيف يمكن للسياسات ذات الطابع العام والشامل أن تفشل في الوصول إلى الفئات الأكثر تضرراً. إن دمج هذا المنظور في التخطيط المكاني يمهد الطريق لتدخلات أكثر مراعاةً للسياق، وأكثر شمولاً وعدالة، مما يعزز الأهداف الأوسع للعدالة المكانية عبر أبعادها الثلاثة: التوزيعية، والإجرائية، والمتعلقة بالاعتراف.

أمثلة على التقاطعية في التخطيط

النقل العام المتاح للجميع

يُقر النهج التقاطعي في تخطيط النقل العام بأن التنقل يتشكل بفعل عوامل متداخلة، مثل الإعاقة، والعمر، والدخل، والنوع الاجتماعي. وبناءً عليه، يتطلب تصميم أنظمة نقل عادلة معالجة قضايا الإتاحة المادية، والقدرة على تحمل التكاليف، والتغطية المكانية. على سبيل المثال، فإن ضمان تهيئة الحافلات وشبكات المترو لتكون ملائمة لمستخدمي الكراسي المتحركة، وتوفير خدمات موثوقة في الأحياء النائية أو ذات الدخل المنخفض، وتقديم أسعار مخفضة لكبار السن أو السكان ذوي الدخل المحدود؛ كلها تدابير تعزز إمكانية الوصول المكاني للفئات المهمشة هيكلياً(Hidayati et al., 2021; Lucas, 2012) .

لقد دمجت مدن مثل فيينا منظور النوع الاجتماعي في التخطيط الحضري، من خلال الإقرار بأن الرجال والنساء والأفراد ذوي الهويات الجندرية المتنوعة يستخدمون الفضاء الحضري بطرق مختلفة؛ وذلك تبعاً لأدوارهم الاجتماعية، ومسؤوليات الرعاية، والمخاوف المتعلقة بالسلامة (City of Vienna, 2025; Damyanovic, 2016; Greed, 2005) . ولا تقتصر التدابير -مثل تحسين الإضاءة في الحدائق العامة، وتوفير مسارات آمنة للمشاة، والتوزيع العادل للمراحيض العامة- على تلبية الاحتياجات المرتبطة بالنوع الاجتماعي فحسب، بل تعالج أيضاً تقاطع النوع الاجتماعي مع عوامل أخرى مثل العمر، والإعاقة، والانتماء العرقي.

مساحات ثقافية للمجتمعات الأقلية

يُقر التخطيط المكاني القائم على نهج تقاطعي بأن المجتمعات العرقية والأقليات غالباً ما تواجه خطر المحو الثقافي وضعف التمثيل في المشهد الحضري. لذا، فإن توفير مساحات للمراكز المجتمعية، والفنون العامة، والفعاليات الثقافية لا يعزز التماسك الاجتماعي فحسب، بل يرسخ أيضاً "الاعتراف الرمزي"؛ وهو عنصر جوهري في ما يُعرف بـ "عدالة الاعتراف" (Sandercock, 2003; Young, 1990). وتُعد مشاريع مثل "أرشيف الثقافة السوداء" (Black Cultural Archives) في لندن، أو "بيت ثقافات العالم" (Haus der Kulturen der Welt) في برلين، أمثلةً توضح كيف يمكن للتخطيط الحضري أن يدعم الحضور الثقافي والشعور بالانتماء المكاني للفئات المهمشة تاريخياً.

العمران الاسترادادي
والحلول القائمة على الطبيعة

يُعد "العمران الاسترادادي (Restorative Urbanism) "نهجاً في التخطيط والتصميم لا يكتفي بالحد من الأضرار فحسب، بل يسعى إلى تجديد العلاقات البيئية والاجتماعية والمكانية في المدن. ويستند هذا النهج إلى دراسات حول "البيئات الاسترادادية" و"التصميم المعزز للصحة(Salutogenic design) "؛ وهو نهج صحي يركز على العوامل والموارد التي تعزز الصحة والرفاه، بدلاً من التركيز على مسببات الأمراض. ويطرح هذا النهج فكرة إمكانية تهيئة المساحات الحضرية ذاتها بطريقة تدعم التعافي، والاستشفاء النفسي، والمرونة البيئية، والتماسك الاجتماعي (Bornioli & Subiza Pérez, 2022; Weber & Trojan, 2018) . وتُبرز البيئات الحضرية الاسترادادية الخصائص الرمزية والمادية للمكان — مثل الضوء، والغطاء النباتي، والمياه، والنفاذية، والمسارات الهادئة — التي تساعد في التعافي من ضغوط الحياة الحضرية(Bornioli & Subiza Pérez, 2022) . ويُميّز بعض الباحثين بين التصميم "الاسترادادي" والتصميم "التجديدي(Regenerative design) "؛ حيث يركز الأول على إصلاح الأضرار القائمة، بينما يركز الثاني على بناء قدرات جديدة وتطوير أنظمة ناشئة(He & Reith, 2022) .

أما "الحلول القائمة على الطبيعة(Nature-Based Solutions - NBS) "، فهي تدخلات مستوحاة من الطبيعة أو مدعومة بها أو تعتمد عليها، وتهدف إلى معالجة التحديات المجتمعية مع توفير فوائد تتعلق بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية(European Commission, no date; Sowińska-Świerkosz & García, 2022) . ويسعى دمج هذه الحلول في المدن إلى جعل الطبيعة عنصراً فاعلاً في التصميم، وذلك من خلال وسائل مثل الأسطح الخضراء، والأسطح النفاذة، وحدائق الأمطار، والغابات الحضرية، والأراضي الرطبة، والممرات الخضراء المتصلة(Bona et al., 2023) . نظراً لكون الحلول القائمة على الطبيعة (NBS) متعددة الوظائف — إذ يمكنها تخفيف حدة الفيضانات، وتقليل تأثير الجزر الحرارية، وتحسين جودة الهواء، وتوفير مساحات ترفيهية — فإنها تتماشى مع طموحات "التخطيط العمراني الاسترادادي (restorative urbanism) "الرامية إلى المواءمة بين السلامة البيئية وأهداف العدالة الاجتماعية والمكانية(Sari et al., 2023) . ومن خلال الجمع بين التخطيط العمراني الاسترادادي والحلول القائمة على الطبيعة، يستطيع المخططون تجاوز نهج "التخضير المجزأ" نحو استراتيجيات تعالج الاختلالات البيئية، مع تعزيز العدالة في الوقت ذاته فيما يتعلق بإتاحة الوصول إلى هذه المساحات الاسترادادية. وبذلك، يعيد هذا النهج المتكامل صياغة مفهوم الطبيعة؛ فهي ليست مجرد خلفية ساكنة للحياة الحضرية، بل شريك فاعل في استعادة الرفاه الاجتماعي والمكاني للمدن.

أمثلة على التخطيط العمراني الاسترادادي

منتزه "لاندشافتس بارك دويسبورغ-نورد - (Landschaftspark Duisburg-Nord) "ألمانيا تحول هذا الموقع الصناعي السابق (مصنع صلب مهجور) إلى حديقة عامة تحتفي بماضيه الصناعي بدلاً من محوه(Landschaftspark Duisburg-Nord, 2025) . فقد دُمجت الهياكل القائمة — كأفران الصهر، وخزانات الصلب، وخطوط الأنابيب — ضمن مرافق وتنسيقات طبيعية جديدة، مما يتيح للزوار اختبار تجربة تجمع بين التحلل والتجدد (ما يُعرف بـ "القراءة المزدوجة للمكان"). ويشجع التصميم على التأمل في مفاهيم الزمن والذاكرة، والمآلات البيئية للرأسمالية الصناعية. وغالباً ما يُستشهد بهذا المشروع كنموذج مثالي لـ "التراث الصناعي كمساحة حضرية استرادادية"، حيث يتم توظيف سردية الأطلال لخلق دلالات بيئية وثقافية جديدة. حديقة "بيي دو تيريل (Pays de Terril) "الطبيعية، بلجيكا (دراسة إثنوغرافية قائمة على التجول في المناظر الطبيعية ذات الأثر الاستشفائي) في دراسة إثنوغرافية حديثة، وُصفت عملية

التجول عبر أكوام النفايات الصناعية (المخلفات الناتجة عن التعدين) في منطقة "بيي دو تيريل" بأنها تجربة في بيئة ذات أثر استشفائي؛ حيث ساهمت أعمال تهيئة المشهد الطبيعي، والمشاركة المجتمعية، والتدخلات القائمة على السرد القصصي في معالجة الجروح الاجتماعية والبيئية في المناطق التي شهدت أنشطة تعدين سابقة. ويُبرز البحث كيف يمكن للحركة اليومية عبر هذه الأراضي التي خضعت لعمليات إعادة تأهيل لتصبح شكلاً من أشكال الممارسات الحضرية ذات الأثر الاستشفائي(France & Braiden, 2024) .

الحدائق الحضرية في تشنغدو: التكامل السمعي البصري والإمكانات العلاجية ، في مدينة تشنغدو بالصين، تناولت دراسةٌ بحثية خمس حدائق حضرية تضم مسطحات مائية ونباتات، مع التركيز على المثيرات السمعية والبصرية (مثل أصوات الطيور، والمياه، والأشكال النباتية) وقدرتها على تقليل التوتر وتعزيز التجارب الاستشفائية لدى الزوار(Yang et al., 2023) . يوضح هذا المثال كيف يساهم تصميم عناصر المشهد الطبيعي -بما يحقق تناغماً حسياً- في دعم التعافي النفسي والرفاه في البيئات الحضرية المكتظة. مشاريع إعادة الاستخدام التكيفي ذات الطابع الترميمي في الولايات المتحدة، أُعيد تصور أجزاء من الهياكل العمرانية القائمة - لا سيما مواقف السيارات أو المساحات المعبدة غير المستغلة بشكل كافٍ - من خلال مقترحات تصميمية تستبدل الأسطح غير المنفذة بتدخلات خضراء ومجتمعية ونفاذة، مما يسهم في إصلاح الهيدرولوجيا الحضرية واستعادة النظام البيئي للموقع(Horton, 2022) .

الحلول القائمة على الطبيعة

مشاريع التشجير الحضري

يُعد مشروع "هاي لاين (High Line) "في مدينة نيويورك نموذجاً لإعادة توظيف هيكل سكة حديدية مرتفع ومهجور وتحويله إلى حديقة خطية تحتضن أكثر من 500 نوع من النباتات، مما يعزز بشكل ملحوظ التنوع البيولوجي وجودة الهواء في بيئة عمرانية مكتظة. يعمل المشروع على إعادة تدوير النفايات النباتية، ودمج عمليات التسميد العضوي، والجمع بين الأهداف البيئية والاجتماعية. ويربط الباحثون هذا المشروع بمبادئ "التصميم المحب للطبيعة(biophilic design) "، مؤكدين كيف يمكن للطبيعة الحضرية أن تعيد توفير الاستعادة النفسية والوظائف البيئية في المدن ذات الكثافة العالية (Black & Richards, 2020; Reichl, 2016; The Landscape Architecture Foundation, 2017) .

المدن الإسفنجية / البنية التحتية المائية-البيئية

تُعد مدينة شينزين في الصين واحدة من المدن الرائدة في تطبيق برنامج "المدينة الإسفنجية " (Sponge City)؛ حيث اعتمدت أرصفة نفاذة، وأسطحاً خضراء، وأراضي رطبة اصطناعية، ومساحات رطبة حضرية، وذلك بهدف إدارة مياه الأمطار بطرق طبيعية، والحد من الفيضانات، وإعادة تغذية المياه الجوفية. وتُظهر التقييمات التجريبية أن تدابير "المدينة الإسفنجية" في شينزين قد ساهمت في تحسين جودة المياه في الخلجان المصبية، وتقليل ذروة الجريان السطحي، وتعزيز المرونة البيئية(Jenkins, 2020) . ويؤكد الإطار النظري الأوسع لهذا المفهوم أن البنية التحتية للمدن الإسفنجية تعمل كحل قائم على الطبيعة يحقق فوائد متعددة، تشمل: التكيف مع التغير المناخي، واستعادة التنوع البيولوجي، وتعزيز مرونة المجتمع (Yu, no date) .

الغابات المجتمعية والزراعة الحضرية / البنية التحتية الخضراء

تمت دراسة الزراعة الحضرية والمبادرات الخضراء التي يديرها المجتمع كأشكال من التدخلات الترميمية و بنية تحتية متعددة الوظائف. يستعرض إبيسا وديستا (2022) كيف تساهم الزراعة الحضرية في تعزيز القدرة على الصمود، وامتصاص مياه الأمطار، وتوفير الإمدادات الغذائية المحلية، وتحقيق التماسك

الاجتماعي في مدن متنوعة. وفي سياق "المدن الإسفنجية(sponge cities) "، تُدرج المرافق الخضراء المجتمعية -مثل حدائق الأمطار، والمساحات العشبية المنخفضة، والمناطق العازلة المكونة من أراضٍ رطبة- بشكل صريح ضمن التصاميم التجريبية، باعتبارها عناصر جوهرية للحد من جريان مياه الأمطار وتعزيز الخدمات البيئية(Qi et al., 2021) .

العلاقة بالعدالة المكانية

يساهم دمج "التخطيط العمراني الاسترادادي" (restorative urbanism) والحلول القائمة على الطبيعة (NBS) في التخطيط الحضري بشكل جوهري في السعي نحو تحقيق العدالة المكانية؛ وذلك من خلال معالجة كل من التدهور البيئي وانعدام المساواة الاجتماعية-المكانية. وتُقر هذه المقاربات بأن المنافع البيئية -مثل الحصول على هواء نقي، ومساحات خضراء، وبنية تحتية تعزز القدرة على الصمود أمام التغيرات المناخية- غالباً ما تكون موزعة بشكل غير متكافئ. حيث تتعرض المجتمعات المهمشة بشكل غير متناسب للمخاطر البيئية، وتُحرم في الوقت ذاته من البيئات التي توفر فرصاً للتعافي واستعادة العافية-(Garcia Lamarca et al., 2019; Wolch et al., 2014) . ومن خلال إعادة توزيع الوظائف البيئية والسمات الجمالية بفاعلية عبر النسيج الحضري، تهدف الحلول القائمة على الطبيعة (NBS) واستراتيجيات التعافي البيئي إلى إصلاح المشهد المادي، ومعالجة المظالم الاجتماعية المتجذرة فيه أيضاً.

تطرح هذه التدخلات تساؤلات جوهرية حول سبل الوصول، والاعتراف، والشمول الإجرائي. ويتماشى هذا مع نظرية نانسي فريزر (2009) للعدالة بوصفها "تكافؤاً في المشاركة"، مما يضمن لجميع الأفراد والجماعات - لا سيما أولئك الذين عانوا من الإقصاء تاريخياً - القدرة على التأثير في كيفية تصميم الطبيعة الحضرية وإدارتها وتجربتها. وعلاوة على ذلك، فمن خلال دمج الإصلاح البيئي في عمليات التخطيط، توسع "النزعة الحضرية القائمة على التعافي (restorative urbanism) "مفهوم العدالة البيئية ليشمل أشكالاً عاطفية وتاريخية ومكانية من الشفاء؛ فهي تعيد صياغة الفضاء الحضري، لا كمجرد موقع لتخفيف الأضرار، بل كمساحة تعزز الكرامة والذاكرة وجبر الضرر.

أما مفهوم "النزعة الحضرية القائمة على الرعاية(Urbanism of Care) "، فيعيد توجيه النظرية والممارسة الحضرية نحو الضرورات الأخلاقية المتمثلة في الترابط والاستدامة والعدالة. وانطلاقاً من الفكر السياسي النسوي وأخلاقيات الرعاية(Bellacasa, 2017; Tronto, 1993) ، يدعو هذا المفهوم إلى تحول جذري بعيداً عن نماذج التنمية الحضرية القائمة على الأدواتية والسعي وراء النمو، نحو نهجٍ يجعل "الرعاية" - سواء للبشر أو للكائنات غير البشرية - ركيزة أساسية في التخطيط الحضري. وبدلاً من اعتبار الرعاية نشاطاً ثانوياً أو خاصاً، يعيد هذا المفهوم صياغتها كقضية جماعية ومكانية وهيكلية؛ إذ يطالب بتصميم المدن بطريقة تدعم تقديم الرعاية، والمساعدة المتبادلة، والإشراف البيئي المسؤول، والرفاه اليومي للسكان (Müller et al., 2025; Power & Mee, 2020) .

يتقاطع هذا النهج مع العدالة البيئية والاجتماعية من خلال تحدي منطق التوسع الحضري القائم على الاستغلال، والاعتراف بالاحتياجات المرتبطة بالجسد، والسياق، والعلاقات الإنسانية لسكان المدن. وهو يشدد على ضرورة وجود بنية تحتية تدعم الحياة، مثل: وسائل تنقل ميسرة، وصحة مجتمعية، ومساحات خضراء مشتركة، وفضاءات عامة آمنة؛ لا سيما للفئات التي استُبعدت تاريخياً من نماذج التخطيط السائدة، كالنساء، والمهاجرين، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة. وفي الوقت ذاته، يتماهى "نهج الرعاية في التخطيط الحضري (Urbanism of Care) "مع انتقادات النسوية البيئية (Ecofeminism) لعمليات التحضر، داعياً إلى إصلاح العلاقات البيئية وتجديد النظم الطبيعية كجزء لا يتجزأ من العدالة المكانية في المدن (Moriggi et al., 2020; Nicoson, 2024; Shiva, 2005) .

وعند دمجه مع التخطيط الحضري القائم على الترميم والحلول المستمدة من الطبيعة، يسهم هذا النهج في إعادة صياغة شاملة لمفهوم التحضر، ليصبح ممارسة قائمة على الإصلاح والمسؤولية. وتُشكّل هذه الأطر مجتمعةً رؤيةً لمستقبل حضري بديل، يرتكز على الإنصاف، والتبادل البيئي المتوازن، والازدهار الجماعي. ولا يكتفي هذا التوجه بتعزيز الأهداف المعيارية للعدالة المكانية فحسب، بل يضع التنمية الحضرية ضمن إطار "أخلاقيات الرعاية"؛ وهي أخلاقيات تضع في صميم اهتمامها مفاهيم الضعف الإنساني، والاعتماد المتبادل، والجهد المستمر للحفاظ على مقومات الحياة عبر مختلف النطاقات المكانية.

العدالة البيئية والعدالة المناخية

العدالة

تتمتع مجالات العدالة المناخية، والعدالة البيئية والعدالة المكانية بأصول متباينة، ومع ذلك تتقارب هذه المجالات بشكل متزايد في تحليلات كيفية تداخل السلطة والمكان والضرر البيئي. في كتابه "السعي نحو العدالة المكانية"، يجادل إدوارد سوجا **بأن العدالة يجب أن تُفهم على أنها جغرافية، وليست اجتماعية أو اقتصادية فقط**، وأن الترتيبات المكانية مشاركة فعالة في إعادة إنتاج الظلم (سوجا، ٢٠١٠). يدفع هذا التوجه المكاني المنظرين السياسيين وخبراء التخطيط الحضري إلى النظر في كيفية إنتاج البنى التحتية، والتخطيط العمراني، والتنقل، واستخدام الأراضي لوصول متفاوت واستبعاد. في مساهمة أقل شهرة، يُفصّل جاستن ويليامز هذا الأمر في كتابه "نحو نظرية للعدالة المكانية"، موضحًا كيف يُشكّل الترتيب المكاني أساسًا لعلاقات العدالة (ويليامز، 2013، 2018).

تتلاقى العدالة البيئية، والعدالة المناخية، والعدالة المكانية حول اهتمام معياري مشترك: الإنصاف في كيفية توزيع العمليات البيئية والمناخية والمكانية، وإدارتها، والتنازع عليها. تُبرز كل عدسة أبعادًا مختلفة ولكنها متداخلة للعدالة. تتناول العدالة البيئية كيفية توزيع المنافع والأعباء البيئية - الهواء النظيف، والماء، ومواقع النفايات، والتعرض للمواد السامة - بشكل غير متساوٍ في المجتمع. أما العدالة المناخية فتُوسّع هذا الاهتمام زمنيًا وعالميًا، مؤكدةً على أن المسؤولية عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والقدرة على التكيف موزعة بشكل غير متساوٍ. العدالة المكانية تحتفظ بنطاق أوسع: فهي تستقصي كيف تساهم الأنظمة المكانية والبنية التحتية والممارسات الإقليمية في معالجة عدم المساواة الاجتماعية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر عدم المساواة البيئية.

العدالة البيئية

اكتسبت حركة العدالة البيئية بروزًا في الولايات المتحدة في ثمانينيات القرن العشرين، لا سيما من خلال مقاومة مواقع النفايات السامة في المجتمعات ذات الأغلبية السوداء والمجتمعات ذات الدخل المنخفض. تحدى المناصرون الأوائل فكرة أن التلوث هو نتاج لا مفر منه للتنمية، وبدلاً من ذلك، قاموا بتأطير الأضرار البيئية على أنها عدم مساواة في التوزيع متأصلة في التسلسلات الهرمية العرقية والاجتماعية والاقتصادية. في مجال العدالة البيئية، يُسلّط عمل روبرت بولارد (بولارد، 1999، 2000)، الذي يُعد غالبًا أساسًا لهذا المنظور، الضوء على كيفية تحمّل المجتمعات المهمّشة أعباءً غير متناسبة من التلوث، ومرافق النفايات، والتعرّض للمواد السامة. في كتابه الكلاسيكي كتاب "التخلص من النفايات في ديكسي" (بولارد، 2000)، يُوثّق كيف استُهدفت المجتمعات الأمريكية الأفريقية في جنوب الولايات المتحدة بشكل منهجي بمواقع النفايات الخطرة. يُبيّن بولارد أن هذه الأنماط ليست عشوائية، بل تعكس عنصرية هيكلية متأصلة في صنع السياسات البيئية، وتخطيط استخدام الأراضي، وإنفاذ اللوائح. كان بحثه محوريًا في تحويل الخطاب من التركيز الضيق

على التدهور البيئي إلى تحليل العنصرية البيئية والتمييز المؤسسي مؤطرًا العدالة البيئية كـ قضية حقوق مدنية ومسألة عدالة توزيعية وإجرائية.

العدالة المناخية

برزت العدالة المناخية بشكلٍ واضح في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام 1992، والذي يُعرف باسم قمة ريو للأرض (الأمم المتحدة، 1992، بدون تاريخ)، كرد فعل سياسي وأخلاقي على التأطير التكنوقراطي لتغير المناخ. أشارت الانتقادات المبكرة إلى أن الأطر المناخية الدولية السائدة، مثل بروتوكول كيوتو (مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ، بدون تاريخ)، تميل إلى تعميم المسؤولية والقدرة، مع التقليل من شأن الانبعاثات التاريخية، والإرث الاستعماري، وأوجه عدم المساواة الهيكلية (روبرتس وباركس، 2006). منذ البداية، العدالة المناخية يؤكد المدافعون عن العدالة المناخية أن الفئات الأقل مسؤولية عن التغير المناخي الناجم عن الأنشطة البشرية — والتي غالباً ما تشمل البلدان ذات الدخل المنخفض، والشعوب الأصلية، والمجموعات المهمشة في كل من دول الجنوب والشمال العالميين — هي الأكثر عرضة لتداعيات هذا التغير بشكل غير متناسب. وتشمل هذه التداعيات ارتفاع مستوى سطح البحر، والنزوح القسري بسبب المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، والظواهر الجوية المتطرفة(Pelling, 2011; Sultana, 2021) .

توسع سلطانة (Sultana, 2021) نطاق هذا النقد من خلال تسليط الضوء على الأبعاد المكانية والمتعلقة بالمستويات (النطاقات) للظلم المناخي، موضحةً كيف تتوزع المخاطر والمسؤوليات بشكل غير متكافئ عبر الجغرافيات والطبقات الاجتماعية والأفراد. وتجادل بأن الحوكمة المناخية الفعالة يجب أن تتجاوز الأهداف العالمية المجردة، لتتناول بدلاً من ذلك نقاط الضعف المرتبطة بأماكن محددة، واختلالات القوى الراسخة تاريخياً. ويضع هذا الطرح أدوات السياسات السائدة — مثل تسعير الكربون أو تمويل التكيف — موضع تساؤل؛ إذ تفترض هذه الأدوات وجود قدرات مؤسسية متساوية، واستقرار سياسي، وفرص متكافئة للوصول إلى التمويل المناخي. وفي المقابل، تضع العدالة المناخية في صميم اهتماماتها الالتزامات المتباينة، والحوكمة التشاركية، والأطر القائمة على الإنصاف والتعويض، مع إعطاء الأولوية لاحتياجات وحقوق الفئات الأكثر تضرراً والأقل مسؤولية عن الأزمة. وبذلك، لا تقتصر العدالة المناخية على كونها مطالبة بإعادة التوزيع فحسب، بل هي دعوة لإحداث تحول هيكلي في كيفية تصميم حلول المناخ وإدارتها وتنفيذها.

إطار تكاملي وتحديات قائمة

من خلال تقاطع هذه الرؤى، يبرز إطار أكثر شمولاً للعدالة. فالعمليات المناخية والبيئية تتخذ طابعاً مكانياً، وتحدد البنى التحتية المكانية من هم الأكثر عرضة للخطر، ومن يمتلك القدرة على الصمود، وأي المطالب يمكن أخذها بالحسبان. وفي مقال حديث بعنوان "مبادئ العدالة المكانية في العمل المناخي الحضري" (Gonçalves et al., 2025)، يوضح الباحثون ضرورة أن تكون السياسات المناخية واعية بأشكال الظلم المكاني، لا سيما في السياقات الحضرية؛ حيث تتوزع البنية التحتية للتكيف، والتعرض للحرارة، والوصول إلى الخدمات بشكل غير متكافئ. غير أن هذا الدمج محفوف بالصعوبات؛ إذ تنشأ توترات تتعلق بالنطاق (المحلي مقابل العالمي)، والمسؤولية عبر الزمن، والسلطة المعرفية. ويرى الجغرافيون النقديون أن تحقيق العدالة المناخية يستلزم دمج "الجغرافيا الطبيعية النقدية"، مع التفكير في كيفية تشكّل المعرفة ذاتها ضمن أطر مكانية تتسم بعدم المساواة (رافائيل، 2022).

وخلاصة القول، ترتكز العدالة البيئية على الإنصاف في التعرض للمخاطر وتوزيع الموارد؛ بينما تطالب العدالة المناخية بالاعتراف بتفاوت المسؤوليات والقدرات؛ وتكشف العدالة المكانية عن الأشكال المكانية والبنى التحتية التي تتجلى من خلالها أوجه عدم المساواة. ومجتمعةً، تدفع هذه المفاهيم نحو تبني نهج سياسي

للعدالة يتسم بكونه راسخاً في الواقع، وممتداً عبر الزمن، ومراعياً للمواقع، ومرتبطاً بالأبعاد المكانية؛ وهو نهج لا يتعامل مع البيئة أو المناخ أو المكان كعوامل خارجية، بل كأبعاد متداخلة للحياة الاجتماعية والنضال الإنساني.